مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٤/١١/٥

● المجلـــس الاعلى للتعـــاون الاقتصـــادى يقرر :

حرية مطلقة لاقامة مشروعات المناطق الحرة

انشاء مكاتب للوزارات والمصالح فى مقر هيئة الاستثمار

اقر المجلس الاعلى للتعاون الاقتصادى فى اول اجتماع له عقده امس برياسة الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء مبدأ اعطاء الحرية المطلقة للمستثمرين فى انشاء مشروعات داخل المناطق الحرة وعدم الالتزام بان تكون هذه المشروعات داخلة فى اطار الخطة القومية للدولة ، وذلك لتحقيق الغرض من انشاء هذه المناطق اساسا وهو تصدير انتاجها .

واوصى المجلس باعطاء كافة الامكانيات للانتهاء السريع من اعداد المناطق الحرة فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، وكذلك البدء فورا فى انشاء المنطقة الصناعية فى الطريق بين القاهرة والاسماعيلية .

كما اقر المجلس انشاء مكاتب فى مقر هيئة الاستثمار للوزارات والمصالح التى يرتبط عملها بالمستثمرين ، كمكاتب القوى العاملة ، والتسجيل التجارى ، وتراخيص الاسكان ، والجمارك ، والضرائب ، وغيرها حتى تسهل عمل المستثمر وتزيل كل آثار البيروقراطية فى تنفيذ الاعمال

وأقر المجلس قيام جهاز التعاون بتخطيط حملة اعلامية فى أنحاء العالم ، واصدار دليل الاستثمار للمستثمرين العرب والاجانب وتجميع القوانين الخاصة بهم ، ويتم كل ذلك فى موعد أقصاه نهاية العام الحالى . وذلك بهدف اعطاء المستثمرين الصورة الحقيقية الواضحة لفرص ومجالات الاستثمار والجهات التى يتعين عليهم الاتصال بها لتقديم ودراسة والبت فى طلباتهم .

وكان الاجتماع قد بدأ بكلمة من الدكتور حجازى حدد فيها مهام المجلس ولخصها فى رسم سياسة الدولة تجاه التعاون الاقتصادى مع مختلف الدول ووضع سياسة الانفتاح وضوابط واحكام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة .

وناقش المجلس الموضوعات المعروضة عليه وقرر

● تكليف البنك المركزى باعداد ورقة بسياسة الجهاز المصرفى فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، على ان تعرض فى الاجتماع القادم لمجلس الوزراء .

● البدء فورا فى اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات التى سيدعى رأس المال العربى والاجنبى للمساهمة فيها بحيث يمكن استقطاب الوسائل التكنولوجية المتقدمة ورؤوس الاموال اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات .

ثم استعرض المجلس موقف اتفاقيات التعاون بين مصر ومختلف الدول ، واعطى التوجيهات اللازمة بشأن استخدام المبالغ التى لم يتم استخدامها من ارصدة تلك الاتفاقيات .

ثم ناقش المذكرة المقدمة حول المفاوضات مع فرنسا والتى تبدأ اليوم وتهدف الى توقيع اتفاق الضمان المتبادل للاستثمار بين مصر وفرنسا ، وتوقيع بروتوكول مالى يمكن الحصول بمقتضاه على قروض طويلة وقصيرة الاجل لتمويل بعض مشروعات الخطة .

واستعرض المجلس موقف المفاوضات التى بدأت امس مع الوفد الامريكى .